الأمم المتحدة
S/2014/531
مجلس الأمن
Distr.: General
25 July 2014
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٤ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

عملا بقرارات مجلس الأمن ١٥٧٥ (٢٠٠٤) و ١٦٣٩ (٢٠٠٥) و ١٧٢٢ (٢٠٠٦) و ١٧٨٥ (٢٠٠٧) و ١٨٤٥ (٢٠٠٨) و ١٨٩٥ (٢٠٠٩) و ١٨٤٥ (٢٠٠٨) و ١٨٩٥ (٢٠٠٩) و ١٩٤٨ (٢٠١٠) و ٢٠١٩ (٢٠١١) و ٢٠٧٤ (٢٠١٢) و ٢١٢٣ (٢٠١٣)، أتشرف بأن أحيل إليكم الرسالة المرفقة المؤرخة ١٤ تموز/يوليه ٢٠١٤، التي تلقيتها من صاحبة السعادة، السيدة كاثرين آشتون، الممثلة السامية للإتحاد الأوروبي المعنية بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، التي تحيل بها التقرير الفصلي السابع والثلاثين عن أنشطة البعثة العسكرية للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك (انظر المرفق). ويغطي التقرير الفترة من ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ إلى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٤.

وأرجو ممتنا إطلاع الدول الأعضاء في مجلس الأمن على هذه الرسالة ومرفقها.

(توقيع) بان كي - مون

310714 300714 14-58343 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المرفق

رسالة مؤرخة ١٤ تموز/يوليه ٢٠١٤ موجهة إلى الأمين العام من الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي المعنية بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية

وفقا لقرارات مجلس الأمن ١٥٧٥ (٢٠٠٤) و ١٦٣٩ (٢٠٠٥) و ١٧٢٢ (٢٠٠٦) و ١٧٨٥ (٢٠٠٧) و ١٨٤٥ (٢٠٠٨) و ١٨٩٥ (٢٠٠٩) و ١٨٤٥ (٢٠٠٨) و ١٨٩٥ (٢٠٠٩) و ١٩٤٨ (٢٠١٠) و ٢٠١٩ (٢٠١١) و ٢٠٧٤ (٢٠١٢) و ٢١٢٣ (٢٠١٣)، أوافيكم طيه بالتقرير الفصلي السابع والثلاثين عن أنشطة عملية ألثيا المقدم إلى مجلس الأمن.

(توقيع) كاثرين آشتون

الضميمة

تقرير الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي المعنية بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية عن أنشطة بعثة الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك

أولا – مقدمة

١ – يغطي هذا التقرير الفترة من ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ إلى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٤.

٢ – في القرارات ١٥٧٥ (٢٠٠٤) و ١٦٣٩ (٢٠٠٥) و ١٧٢٢ (٢٠٠٦) و ١٧٨٥ (٢٠٠٧) و ١٨٤٥ (٢٠٠٨) و ١٨٩٥ (٢٠٠٩) و ١٩٤٨ (٢٠١٠) و ٢٠١٩ (٢٠١١) و ٢٠٧٤ (٢٠١٢) و ٢١٢٣ (٢٠١٣)، طلب مجلس الأمن إلى الدول الأعضاء أن تقدم، سواء من طريق الاتحاد الأوروبي أم بالتعاون معه، تقريرا إلى المجلس عن أنشطة بعثة الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك كل ثلاثة أشهر على الأقل. وهذا هو التقرير السابع والثلاثون المقدم بهذا الشأن.

ثانيا – الخلفية السياسية

٣ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت سياسة التسامي العرقي والمصالح الحزبية الضيقة تهيمن على جدول الأعمال العام في البوسنة والهرسك. وتعاظم الاستقطاب السياسي وزاد كفاءة المؤسسات العامة وأداءها ضعفا مما ألحق الضرر ببرنامج الإصلاحات. واستمر الخطاب القومي التحريضي أيضا. ومع دخول البوسنة والهرسك سنة انتخاباتها العامة لعام ٢٠١٤، تزايد تركيز الأحزاب السياسية على الحسابات الانتخابية، الأمر الذي أدى بالتالي إلى مواصلة الحد من نطاق التقدم المحرز في عملية الاندماج الأوروبي – الأطلسي.

٤ – وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، تعرض الاستقرار المالي في البلد للخطر بسبب الحصار السياسي الذي طال أمده في اتحاد البوسنة والهرسك. وفي نهاية المطاف، قدمت المؤسسات حلا مؤقتا أتاح مواصلة تنفيذ اتفاق الاستعداد الائتماني المبرم مع صندوق النقد الدولي وصرف الأموال التي تكتسب أهمية حيوية لاستدامة الأوضاع المالية العامة في البلد. وانعكست الدينامية السابقة للانتخابات في جمهورية صربسكا أيضا على مستوى الدولة، فأزيح الحزب الديمقراطي الصربي من الائتلاف على مستوى الدولة.

٥ - وفي شباط/فبراير ٢٠١٤، زعزعت الاحتجاجات العامة النسيج السياسي والاجتماعي في البوسنة والهرسك. وبدأت الاحتجاجات في مدينة توزلا وانتقلت إلى عدد من المدن الأخرى، ورافقتها دعوات إلى تحسين الحالة الاجتماعية والاقتصادية المزرية ومعالجة أوجه القصور في مجال سيادة القانون. وفي ذروة الاحتجاجات، اندلعت أعمال العنف في بعض الأماكن. وتشكل التداعيات العرقية المحتمل حدوثها مدعاة للقلق. وأسفرت الاحتجاجات عن سقوط بضع مئات من الجرحى في صفوف المتظاهرين والشرطة وإلى إلحاق أضرار جسيمة بالممتلكات العامة، بما في ذلك مبنى رئاسة البوسنة والهرسك. وقدمت أربع من حكومات الكانتونات العشر في الاتحاد استقالتها تحت ضغط الرأي العام.

٦ - وفيما خفتت الاحتجاجات العامة تدريجيا، ظل المجتمع المدني نشطا، بطرق منها عمل ''التجمعات العامة''، وهي الشكل الجديد للتنظيم العام غير الرسمي الذي ظهر في سياق التحركات الاحتجاجية. ولقد أعربت التجمعات العامة في مدينتي سراييفو وتوزلا عن مطالبها الرسمية التي اعترفت بها سلطات الكانتونات. غير أنه ما زال يتعين على كبار القادة في البوسنة والهرسك أن يظهروا رغبة في الاستجابة لمطالب السكان.

٧ - ولقد ناقش مجلس الشؤون الخارجية التابع للاتحاد الأوروبي الحالة في البوسنة والهرسك يوم ١٠ شباط/فبراير وأقرَّ استنتاجات جوهرية في نيسان/أبريل.

٨ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت الأحزاب السياسية في البوسنة والهرسك عاجزة عن التوصل إلى اتفاق بشأن تنفيذ القرار الصادر عن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في قضية سايديتش وفينتشي. وفي ١٧ شباط/فبراير ٢٠١٤، أعلن ستيفان فولي، مفوض الاتحاد الأوروبي المعني بتوسيع عضوية الاتحاد وبسياسة الجوار، بأنه لن يقوم بعد اليوم بأداء دور الميسِّر بين زعماء الأحزاب في البوسنة والهرسك بشأن هذه المسألة ولكنه سيعيد توجيه جهوده نحو تحسين الإدارة الاقتصادية وسيادة القانون وتنفيذ المشاريع المموَّلة من الاتحاد الأوروبي من خلال برامج آلية تقديم المساعدة في مرحلة ما قبل الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك.

٩ - ولم يُلاحظ إحراز أي تقدم ملموس في الوفاء بالشرط المتعلق بتنشيط خطة العمل المتصلة بالعضوية في منظمة حلف شمال الأطلسي وهو شرط تقني أدى الانقسام السياسي إلى عرقلة تنفيذه. ولا يزال المعدل السنوي للتخلص من الذخائر والمتفجرات غير مرض. وفي حين يجري إرساء الأسس التقنية من أجل زيادة معدل التخلص منها في المستقبل القريب، لا يزال يتعين تذليل العقبات القائمة لزيادة المعدل الفعلي للتخلص منها.

١٠ - وأتاح كل من النهج الشامل المعزز بفضل تدعيم وجود الاتحاد الأوروبي على أرض الواقع والتعاون المتزايد خلال الأزمة التي اندلعت في شباط/فبراير بين الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي وعملية ألثيا ترسيخ انخراط الاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك وتوطيده وإقراره. وكان للاتحاد الأوروبي والمسائل المتعلقة به حضور طاغ في قائمة الاهتمامات السياسية والعامة.

ثالثا - الحالة الأمنية وأنشطة بعثة الإتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك

١١ - ظلت الحالة الأمنية العامة في البوسنة والهرسك هادئة نسبيا إلا في شباط/فبراير ٢٠١٤، عندما اندلعت في بعض الأماكن أعمال عنف خطيرة واكبت مظاهرات سلمية ومشروعة بخلاف ذلك. وفيما تعرضت الحالة الأمنية في البوسنة والهرسك للخطر بسبب هذه الحوادث العنيفة في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، لم يكن الدعم العسكري ضروريا للحفاظ على بيئة آمنة وخالية من الأخطار.

١٢ - ولم ترد الوكالات المختصة بإنفاذ القوانين على الاحتجاجات والعنف في شباط/فبراير بفعالية وبشكل منسق. ومن شأن تحسين التواصل والتعاون والتنسيق فيما بينها أن يسهم في تحسين القدرة على إدارة القلاقل العامة الواسعة النطاق.

١٣ - وواصلت عملية ألثيا مساعيها الرئيسية في مجال بناء القدرات والتدريب مع الإبقاء على الوسائل اللازمة لدعم الجهود التي تبذلها سلطات البوسنة والهرسك حفاظا على بيئة آمنة وخالية من الأخطار.

١٤ - وظلت بعثة الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك تركز على تنمية القدرة على إدماج قوات احتياطية والإبقاء عليها. وأقر مرة أخرى مفهوم القوة الاحتياطية الوسطى من خلال عملية رد سريع في إطار التدريب العملياتي من المستوى ٢ والإدماج الناجح لسريتين احتياطيتين وسيطتين في الكتيبة المتعددة الجنسيات أثناء عمليتي الرد السريع في إطار التدريب العملياتي من المستوى ٢,٣، فضلا عن عملية الرد السريع في إطار التدريب العملياتي من المستوى ١ التي أجرتها رومانيا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. والجدير بالذكر أن فترة الإخطار بتحرك سريتين احتياطيتين وسيطتين (من النمسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) في شباط/فبراير ٢٠١٤ خُفضت مؤقتا إلى ٢٤ ساعة بسبب القلاقل المدنية التي وقعت في عدة مناطق من البوسنة والهرسك. ثم استعيدت حالة التأهب الاعتيادية.

١٥ - ودعما لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، واصلت بعثة الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك رصد الأنشطة المتصلة بمواقع تخزين الذخيرة والأسلحة، ونقل الأسلحة والمعدات العسكرية لأغراض مدنية وعسكرية، والتخلص من فائض الأسلحة والذخيرة والصناعات الدفاعية، كما واصلت إسداء المشورة إلى سلطات البوسنة والهرسك بشأن هذه الأنشطة.

١٦ - وأحرزت القوات المسلحة للبوسنة والهرسك تقدما يبعث على التفاؤل في ضبط فائض الذخيرة والأسلحة والمتفجرات وإدارته. إلا أن المجلس الاستراتيجي ظل يرجئ عددا من القرارات الهامة مثل زيادة القدرة التنفيذية على تدميرها أو تبسيط إجراءات تدميرها في حالات الطوارئ التي من شأنها أن تتيح إحراز تقدم كبير. وفي نهاية المطاف، تعهد وزير الدفاع، خلال الاجتماع الرابع للمجلس الاستراتيجي، بإنشاء فرقة عمل بحلول ٣١ آذار/مارس ٢٠١٤ للمضي قدما في وضع الخطة الأساسية المتعلقة بالذخيرة والأسلحة والمتفجرات.

١٧ - ودعماً لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، واصلت بعثة الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك المساهمة في تعزيز قدرات القوات المسلحة للبوسنة والهرسك في مجال مناولة الذخيرة والأسلحة والمتفجرات وإدارتها. وزادت اللجان الاستراتيجية والتنسيقية بقيادة البوسنة والهرسك مستوى التنسيق، وعملت على تحسين عملية اتخاذ القرارات وتدريب الموظفين، وأرست بالتالي الأسس لتحقيق المزيد من النتائج في التخلص من الذخيرة والأسلحة والمتفجرات في المستقبل القريب. وظلَّ المعدل السنوي للتخلص من الذخيرة والأسلحة والمتفجرات في عام ٢٠١٣ عند مستوى غير مرضٍ بما يقرب ١ ٠٠٠ طن، وهو تحسنٌ طفيف بالمقارنة مع عام ٢٠١٢، ولكنه مشابه لأرقام عام ٢٠١١.

رابعا - الآفاق

١٨ - ظلت الحالة الأمنية هادئة نسبيا إلا في شباط/فبراير ٢٠١٤. ومن دواعي القلق أن البيئة الاجتماعية والاقتصادية لا تزال تمثل مشكلة خطيرة، الأمر الذي قد يؤدي إلى حالات يمكن أن تهدد توافر بيئة آمنة وخالية من الأخطار.

١٩ - وسيكون التعاون الوثيق بين بعثة الاتحاد الأوروبي العسكرية والوكالات المختصة بإنفاذ القوانين في البوسنة والهرسك بالغ الأهمية لا سيما أثناء الحملة الانتخابية وذلك لضمان التوعية بالحالة السائدة على النحو الملائم.